

## النملاّن لإنشاء مركز خدمة المواطن في منطقة جابر العلي

قدّم النائب سالم النملاّن اقتراحا برغبة بشأن إنشاء مركز لخدمة المواطنين في منطقة جابر العلي لخدمة أهالي المنطقة والمناطق المجاورة.

وقال هناك حاجة لأهالي منطقة جابر العلي والمناطق المجاورة الى مركز خدمة للمواطنين قريب ويساعد على تخفيف الازدحام على مراجع مركز الخدمة وخاصة كبار السن، وايضا لكي يساعد على تخفيف الجهد على موظفي مراكز الخدمات في المناطق المجاورة.

## المطوع لتثمين واستملاك الحكومة لكامل منطقتي الصليبخات والدوحة

ترمي فيه مخلفاتهم رغم موقعهما الاستراتيجي الواقع على واجهة بحرية متى ما استغللت استغلالا صحيا وكانت واجهة حضارية للبلد ومتنفسا ومتنزها ليس فقط لسكان المنطقة بل لجميع سكان المناطق الشمالية والكويت عامة لما تشغله من مساحة شاسعة ومناظر خلابة.

كما ان وجود مضخة المياه في المنطقة ونقص الخدمات جعل تلك المخالفات آثارا سلبية كبيرة على المستوى الصحي والأمني والاجتماعي لأهل المنطقة ناهيك عن الازدحام المروري والإرهاق الحاصل على البني واقتفازها الى الكثير من الخدمات كل ذلك يدل على خطورة الوضع القائم.

وقال: لعل بداية الحل لمأساة أسر وأهالي المنطقة ولانتهاء معاناتهم وللمصالح العام يكمن بـ: تثمين واستملاك الحكومة لكامل المنطقتين وعلى مراحل على ان يعاد تخصيصها كسكن فحسب وانما استحالة امكنة إجراء عمليات ترميم أو أعمال صيانة كونها شيدت بقواعد وأساسات مشتركة ومتاصفة تربط المنازل بعضها بالأخر، مضيفا: فمناطق الدوحة والصليبخات قد عانتا كثيرا من الإهمال المتعمد والمتكرر من مؤسسات الدولة ومسؤوليها وكانها مقبرة أو مكب نفايات



عدنان المطوع

قال النائب عدنان المطوع ان الحل لمأساة أسر وأهالي منطقتي الصليبخات والدوحة يكمن في تثمين واستملاك الحكومة لكامل المنطقتين وعلى مراحل. وأكد المطوع انه كان للقرار الذي صرح به نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية بمنح مبلغ 5 آلاف دينار لترميم منازل الصليبخات والدوحة قد شكل صدمة كبيرة خفية للأمال والتطلعات التي كان ينتظرها أسر وأهالي تلك المناطق حيث انها لا تتماشى مع المصلحة العامة أو الوضع القائم ولا تفي بأبسط احتياجات الوحدات السكنية التي تم بناؤها بطريقة الألواح الخرسانية والتي تعرف ببيوت التركيب والتي مضى على تشييدها أكثر من 40 عاما تؤكد جميع التقارير الرسمية من البلدية والأشغال ومعهد الأبحاث العلمية تهالكها ووجوب خلوها من سكانها حيث أصبحت تمثل خطرا على سلامة قاطنيها وان عمرها الزمني الافتراضي قد انتهى، ليس هذا فحسب وانما استحالة امكنة إجراء عمليات ترميم أو أعمال صيانة كونها شيدت بقواعد وأساسات مشتركة ومتاصفة تربط المنازل بعضها بالأخر، مضيفا: فمناطق الدوحة والصليبخات قد عانتا كثيرا من الإهمال المتعمد والمتكرر من مؤسسات الدولة ومسؤوليها وكانها مقبرة أو مكب نفايات

## الزلزلة لـ «الأبناء»: إسلاميون يغيبون عن التصويت على قانون الاستقرار لتمريره رغم معارضتهم

للحركات الإسلامية سيبغيون عن التصويت على القانون رغبة منهم في تمريره، داعيا النواب للموافقة عليه باعتباره اساسا لتغيير الركود في الحياة الاقتصادية التي لاتزال تعاني تداعيات الأزمة المالية العالمية. ورأى الزلزلة ان معارضة النواب تأتي على خلفية عدم فهم آليات القانون وقدرتها على الخروج من الأزمة وأخرى تقف وراء مصالح شركاتها الضيقة ورفض القانون من اساسه، داعيا باهم للتمييز بين احتياجات الاقتصاد ورغباتهم الشخصية.



د. يوسف الزلزلة

الاستثمار بأنه يسلب مالكي الشركات حقوقهم المشروعة. رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة النائب د.يوسف الزلزلة أشار في تصريح خاص لـ «الأبناء» الى ان بعض النواب المتخمين

وأوضح ان عنوان الندوة غير مفر له فالحكومة هي المسؤولة عن سوء الادارة قائلرلمانات وتشريع وتراقب ولكنها لا تدبر مع غياب قنوات التمويل والحلول الحكومية الجادة للخروج من نفق الركود والذي جعل تقارير دولية مثل ميريل لينش تتوقع انكماشا 1,9٪ للاقتصاد الكويتي نهاية العام الحالي.

ويعد قانون الاستقرار الاقتصادي والمالي من بين القوانين التي كانت منار جدل عميق انعكست تداعياته على الأوضاع السياسية والاقتصادية بين داع لتطبيقه بوصفه العلاج الشافي للوضع الاقتصادي الراهن، ورفض له باعتباره يخدم الهوامير ويخسب الخناق على شركات استثمارية، بل راه البعض من مسؤولي شركات

في ندوة «من يتحمل مسؤولية سوء إدارة البلد الحكومة أم مجلس الأمة؟»

## الطاحوس: البلد يسير على البركة وهذا ما جعلنا في آخر الركب ونحمل الحكومة مسؤولية سوء الإدارة



خالد الطاحوس محتثا في الندوة

على الاسئلة البرلمانية لن تمر مرور الكرام. وحمل الطاحوس الحكومة مسؤولية سوء الادارة لأن السلطة التنفيذية هي من يدبر مؤسسات الدولة وتردي الأوضاع فيها، موضحا ان احد اهم اسباب سوء الادارة هو غياب الخطة والبرامج التنموية المحددة بجدول زمني وتكلفة مالية محددة حيث ان آخر خطة خمسية قدمت في عام 1986 والبلد تسير على البركة وهذا ما جعلنا في آخر الركب وترتب عليه تراجع مختلف مؤسسات الدولة ونفسي الفوضى والفساد فيها، مشيرا الى ان الحكومة قدمت خطة خمسية في الايام الماضية اتضح انها مجرد اطار عام وهو، لافتا الى ان عدم جدية الحكومة في تقديم خطة خمسية واضحة المعالم هو امر مرتب له ويعكس عدم رغبة الحكومة في العمل وعدم رغبتها بالتقيد بجدول زمني وتكلفة مالية محددة.

وأوضح ان الإعلام الفاسد هو احد اهم اسباب سوء ادارة البلد ومن يرعاه ويتبناه ويضخ له الملايين معروف للجميع وكان من الأجدر ان تنفق هذه الأموال الطائلة على إعلام جيد وناجح يحمي الوحدة الوطنية ولا يشتتها وكان يجب على

حمل المشاركون في ندوة بعنوان «من يتحمل مسؤولية سوء ادارة البلد الحكومة أم المجلس»، والتي نظمها أمين سر الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت انور الداوم في ديوانه مساء امس الاول بمنطقة سلوى بحضور النائب م.خالد الطاحوس والكااتب الصحفي احمد عبدالقادر الجاسم، الحكومة مسؤولية سوء تردي الأوضاع في مختلف مناحي البلاد لأن الإدارة من صميم اختصاصات السلطة التنفيذية.

وعرضوا لأسباب سوء الإدارة ومنها غياب الخطة التنموية التي تعتبر خارطة طريق لمشاريع التنمية في البلاد، واقتضين ان يكون مجلس الأمة هو احد عناصر سوء الادارة وخصوصا ان الحكومة تمتلك اقلية نيابية ساحقة تمكنها من تمرير اي مشروع ان ارادت.

## سوء الإدارة

في البداية أكد الطاحوس انه قد مثل امام النيابة صباح الاول من امس على خلفية قضية مرفوعة من قبل وزير النفط بسبب اسئلة برلمانية وجهها له حول عقود نفطية قيمتها 2 مليار نما الى علمه انها ابرمت اثناء حل مجلس الأمة من 3/17 إلى 5/17، وبعد اسبوعين من توجيهه للأسئلة نشرت الصحفة بومية تفاصيل هذه العقود فعلق عليها وبالتالى حرك الوزير القضية، مشيرا الى انه كان من المفترض ان يحترم وزير النفط الإادة الدستورية ويجيب على الاسئلة البرلمانية بدلا من ان يحرك قضية ضده لتثبت للناس ان الاجراءات التي اتخذها في ابرام العقود سليمة ولكنه طلب بكتاب رسمي مهلة دستورية بلتقى على الاسئلة والى الآن لم يلتزم الرد، مشندا على ان وزير النفط سيرد على الاسئلة رغم ان افقه داخل قبة عبدالله السلام، موضحا ان المماطلة والتسويف في الرد

وأوضح ان الإعلام الفاسد هو احد اهم اسباب سوء ادارة البلد ومن يرعاه ويتبناه ويضخ له الملايين معروف للجميع وكان من الأجدر ان تنفق هذه الأموال الطائلة على إعلام جيد وناجح يحمي الوحدة الوطنية ولا يشتتها وكان يجب على

اعتبروه حقا مكتسبا لا يجوز المساس به اقتراح بمنح موظفي «الكويتية» الجمع بين المزايا في «المؤسسة» و«الشركة»



د.حسن جوهر

قدم النواب مسلم البراك ود.حسن جوهر وخالد الطاحوس وعلى الدقباسي والصبيفي مبارك الصفيي اقتراحا بتعديل قانون تحويل مؤسسة المزايا التي منحها القانون رقم 6 لسنة 2008 لموظفي المؤسسة، علما ان هذا القانون لم يقدم لهم اي حوافر تشجيعهم على ترك الخدمة في الشركة التي يعملون بها؟



الصبيفي مبارك الصفيي

قدم النواب مسلم البراك ود.حسن جوهر وخالد الطاحوس وعلى الدقباسي والصبيفي مبارك الصفيي اقتراحا بتعديل قانون تحويل مؤسسة المزايا التي منحها القانون رقم 6 لسنة 2008 لموظفي المؤسسة، علما ان هذا القانون لم يقدم لهم اي حوافر تشجيعهم على ترك الخدمة في الشركة التي يعملون بها؟

المذكورة الإيضاحية تنص المادة الثامنة من القانون رقم 6 لسنة 2008 على تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة على التوالي: «يسمح لموظفي الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في حال رغبتهم في ترك الخدمة بالشركة خلال فترة التحويل بالاختيار والمزايا المقررة لهم وفقا لأنظمة المطبقة عليهم والمزايا الممنوحة لموظفي المؤسسة وفقا للمواد السابقة.» ولما كانت المزايا المقررة فعلا لموظفي الشركات التابعة للمؤسسة هي حق مكتسب لهم لا يجوز المساس به إذا رغبوا

## البراك يسأل الحمود عن أعمال لجنة التحقيق في شكاوى موظفي المنشآت التربوية

وعبدالرحيم علي عبدالرحيم ومصطفى احمد منصور وعصام هاشم متضمنة صورة من عقد كل منهم والمؤهّل العلمي وتاريخه وتقديره العام وعدد اللجان التي يشارك فيها كل منهم والمبالغ التي صرفت لهم نظير هذه اللجان أو فرق العمل خلال الفترة من تاريخ التعاقد معهم وحتى تاريخه، والراتب الاساسي لكل منهم وم اذا كان قد طرأ تعديل على عقودهم بزيادة في أساسي الراتب، مع تزويدي بصورة عن التعديلات ان وجدت وتاريخها والجهة التي وافقت عليها. واسماء اعضاء الادارة القانونية المصرح لهم بالعمل لدى الغير وصورة عن هذه التصاريح، واسماء اعضاء الادارة القانونية من الوافدين أو الكويتيين الذين تم نقلهم او نديهم للعمل



مسلم البراك

بجهات اخرى بقطاعات الوزارة المختلفة والمستقلين خلال الفترة من 2004/1/1 حتى تاريخه، وما اذا كان النقل أو الذنب أو الاستقالة قد تم بناء على رغبتهم ام لأسباب اخرى وبيان هذه الاسباب ان وجدت مع تزويدي بنسخة من هذه القرارات. وبيان احصائي بعدد القضايا المرفوعة من الشركات المتعاقدة مع الوزارة خلال الفترة من 2004 حتى تاريخه، مع تزويدي بصورة من الاحكام التي صدرت فيها احكام نهائية والاخرى التي لاتزال متداولة مع الافادة عن اسم العضو القانوني المفوض بالتحويل امام الخبراء في كل من هذه القضايا، وصورة من قرارات التكليف بفرق العمل أو اللجان التي شارك فيها كل من مثال سلطان علوان ومحمد شيخ العربي المليجي خلال الفترة من 1994/1/1 حتى تاريخه والمبالغ التي صرفت لكل منهم خلال هذه الفترة وما اذا كانت هذه اللجان أو فرق العمل قد باشرت اعمالها خلال مدة الدوام الرسمي أم بعدد وفقا لقرارات التكليف، وماذا كانت هذه المبالغ المصروفة توافق الاحكام المالية المعمول بها قانونا، هل تم منح محمد شيخ العرب محمد المليجي اعفاء من البصة استثناء على قرار مجلس الخدمة المدنية 2006/41 بشأن نظام الدوام الرسمي مع تزويدي بصورة من هذه الاعفاءات ان وجد وفي هذه الحالة ما الاساس القانوني الذي بناء عليه تم منحه؟ اسم العضو القانوني الذي قام بإعداد مذكرة سحب قرار الموجه الخزور السعيد ابوالدهب، وهل تم معاقبة الموجه بعد سحب قرار انهاء خدماته ام لا، مع تزويدي بصورة من قرار العقوبة، وهل تم تنفيذ العقوبة وتاريخ التنفيذ. وعدد عقود الصيانة السارية بالوزارة واسم الشركات المتعاقدة ومقاولي الباطن المعتمدين لهذه العقود، واسماء مدبري ادارات الصيانة ومراقبي الصيانة بالوزارة والسيرة الذاتية لكل منهم متضمنة المؤهل العلمي وتاريخ الحصول عليه، مع تزويدي بصورة من التدرج الوظيفي لكل منهم.

وجه النائب مسلم البراك سؤالاً لوزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود جاء فيه:

بموجب قرار تشكيل لجنتي تحقيق في شكاوى بعض موظفي المنشآت التربوية بالوزارة، أرجو تزويدي بصورة عن قراري التشكيل، والاسم والمؤهّل العلمي والصفة الوظيفية ومركز عمل وجنسية كل عضو من أعضاء اللجنة، وهل تم ضم أو اعفاء اي اعضاء آخرين خلال عمل اللجنتين، وهل كان الضم أو الاعفاء بناء على رغبة العضو او من قبل جهة عمله، وهل وصل لعلم الوزير الحالي او الوزير السابق علم شفاهة او كتاب فبجد بوجود تدخلات في عمل اللجنة الاولى او الثانية أو تصرفات من مسؤولين تعرق عمل الاعضاء، وما الاعمال التي قامت بها كل لجنة، وهل انتهى عمل كل لجنة خلال المدة المحددة بقرار التشكيل أم تم تمديدها، وما الاسباب التي استدعت التمديد ان وجد، ومن الأشخاص الذين تم التحقيق معهم ومصفاتهم الوظيفية ومؤهلاتهم العلمية والتدرج الوظيفي لكل منهم. ومن شهود الأثبات والنفي في الواقع محل الشكوى والصفة الوظيفية لكل منهم وجنسيته، وما التوصيات التي انتهى اليها التقرير النهائي لكل من اللجنتين؟ وتساءل البراك: هل تم تنفيذ كل التوصيات التي انتهت اليها كل لجنة أم لا وفي حالة الأخيرة يرجى بيان الاسباب، وهل تم صرف مكافأة مالية للاعضاء وما قيمة ما تم صرفه لكل عضو، وحصر بعدد الكويتيين العاملين في القطاع القانوني سواء في الادارة القانونية أو الإدارات المركزية الأخرى او في المناطق التعليمية مع بيان مركز عمل كل منهم ومؤهلاته العلمية ووظيفته، وحصر بعدد الوافدين العاملين في القطاع القانوني سواء في الادارة القانونية أو الإدارات المركزية الأخرى أو في المناطق التعليمية بشاغلي جميع الوظائف الأشرافية في اقسام وادارات القطاع القانوني، وهل هناك من الوافدين من يشغل احدى هذه الوظائف وما الاسباب؟

بيان باسماء المخلفين باعمال لجان او فريق عمل من القانونيين سواء الكويتيين أو الوافدون العاملون بجميع قطاعات الوزارة، مع بيان المبالغ التي صرفت لكل منهم ابتداء من العام 2005 حتى تاريخه. كما طلب تزويده بعدد الوظائف الاشرافية الشاغرة في قطاع الشؤون القانونية بوزارة التربية، والمدة الزمنية التي ظلت فيها هذه الاماكن شاغرة والاسباب، وتزويدي بالسيرة الذاتية لكل من الموظفين خالد سيد عبدالمرع ومحمد شيخ العرب محمد المليجي

## الدقباسي يطلب من السائر صفات أعضاء «الوظائف الإشرافية» لاختيار مدير «العقود»



علي الدقباسي

قبل شرائه؟ ما القيمة الاجمالية للاجهزة؟ ومن الوكيل لهذا الجهاز؟ وهل تم مخاطبة الجهات المختصة والمستخدمة للجهاز في وزارةكم؟ وان كانت هناك مخاطبات بهذا الشأن يرجى بيانها. وفي سؤال آخر قال الدقباسي أجهزة «SEPHAD»، ومن مختبرات مستشفى ابن سينا، طالبا توضيح عدد الاجهزة الموجودة؟ وما طلب الاجهزة وتاريخ شرائها وشغليها؟ وما قيمة كل جهاز؟ وما الاحجام لكل جهاز؟ وهل تم تجربة الجهاز قبل الشراء من حيث الأداء؟ ومن المسؤول في المختبر الذي قام بطلب هذه الاجهزة؟ وهل كانت الاجهزة مطابقة للمواصفات المطلوبة؟ وهل تم مخاطبة الجهات المختصة المستخدمة للجهاز في وزارةكم؟ وهل كانت هناك مخاطبات بهذا الشأن يرجى تزويدنا بها؟ وهل تم زيادة عدد الاجهزة في أي مناقصة؟ وهل هناك مناقسة للطلب مع شركات أخرى؟ اذا كان الجهاز المستخدم مطابقا للمواصفات الواردة حسب شروط العقد في الكراسة يرجى تزويدنا بكراسة المناقصات للجهاز.